

تقرير الأمين العام عن السودان المقدم عملاً بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦  
من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) والفقرة ١٥ من قرار  
مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن  
١٥٧٤ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

١ - خلافاً للتقارير السابقة المقدمة عملاً بقرارات مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، و ١٥٧٤ (٢٠٠٤) يوثق هذا التقرير الأداء الكلي لحكومة السودان وحركات التمرد من حيث الإجراءات التي اتخذتها للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها إزاء دارفور على مدى فترة تقارب ستة أشهر اعتباراً من توقيع البيان المشترك في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/635، المرفق)، واعتماد القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) ولغاية الآن.

٢ - وقد سلّم البيان المشترك الذي أبرمته مع حكومة السودان بالحاجة الماسة لوقف الهجمات التي تشنها مليشيات الجنجويد وغيرها من المجموعات المسلحة الخارجة على القانون على المدنيين في دارفور. وقد تعهدت الحكومة بموجب البيان بنشر قوة شرطة تتمتع بالقدرة والمصدقية، وكفالة عدم تواجد أية مليشيات في المناطق المحيطة بمخيمات المشردين داخلياً، والشروع على الفور بتزاع سلاح مليشيات الجنجويد وغيرها من المجموعات المسلحة الخارجة على القانون، والمساعدة في إعادة بناء الثقة في نفوس الفئات الضعيفة من السكان، وكفالة عودة المشردين إلى ديارهم بصورة طوعية. كما نص البيان على إنشاء آلية تنفيذ مشتركة لتقييم حالة تنفيذ البيان.

٣ - وعلى الرغم من أن الصراع الحالي بدأ بالتمرد المسلح ضد حكومة السودان في شباط/فبراير ٢٠٠٣، فإن معظم أعمال العنف الموجهة ضد المدنيين نشأت عن سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها المليشيات المسلحة والتي أسفرت عن التشريد القسري

لحوالي مليوني شخص داخل دارفور وعبر الحدود مع تشاد. وقد حدا هذا بمجلس الأمن إلى أن يقرر في قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤) أن الصراع في السودان يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ولاستقرار المنطقة، وأن يطلب إلى حكومة السودان، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، أن تفي على الفور بجميع الالتزامات التي تعهدت بها في البيان المشترك. وطالب المجلس الحكومة بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بشأن نزع سلاح مليشيات الجنجويد واعتقال قادة الجنجويد وأفرانهم الذي حرضوا على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وغير ذلك من فظائع والذين ارتكبوا بالفعل هذه الانتهاكات والفظائع وتقديم هؤلاء الأفراد إلى العدالة، وأعرب عن اعتزامه النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن الحكومة، في حال عدم الامتثال، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في المادة ٤١ من الميثاق.

٤ - وفي ٥ آب/أغسطس، اعتمدت آلية التنفيذ المشتركة خطة عمل لتنفيذ الالتزامات الواردة في البيان المشترك. واتفق على ضرورة قيام الحكومة بوضع خريطة طريق تفصل فيها الإجراءات التي ستستخدمها في غضون ثلاثين يوما وتغطي مناطق معينة ومليشيات مختارة تتمتع الحكومة بنفوذ عليها. وقد تم هذا على أساس أن تساعد هذه التدابير على بدء عملية نزع السلاح وعلى تحقيق تحسن في الحالة الأمنية يكون مطّردا وقابلا للقياس. وفي جملة الإجراءات التي يتعين على الحكومة اتخاذها إعادة ونشر القوات المسلحة بعيدا عن أي نقطة احتكاك مع المدنيين في المناطق الواقعة داخل دائرة قطرها ٢٠ كيلومترا حول مراكز مختارة لتجمعات الأشخاص المشردين داخليا (باستثناء الأراضي التي تحتلها الحركات المسلحة) ونشر قوة شرطة مزودة بقدره محسنة على ضمان الأمن في تلك المناطق (وذلك بتزويدها بعدد إضافي من المركبات والأسلحة). وثمة تدابير أخرى من بينها إنشاء لجنة رفيعة المستوى لجمع الأسلحة تكون مزودة بحوافز وتدابير عقابية، وبذل جهود لترتيب مصالحة بين القبائل. وقد اعتبر المشاركون في آلية التنفيذ المشتركة كل خطوة من هذه الخطوات جزءا من عملية يجب أن تفضي، في أقرب وقت ممكن، إلى توفير الحماية والأمن للمدنيين في جميع أجزاء دارفور. كما أوضح ممثلي الخاص وشركاء الأمم المتحدة بكل جلاء - ووافقت الحكومة على ذلك - أن التحسن في المناطق الأولية التي حددتها الحكومة ينبغي ألا يصاحبه تدهور في الأوضاع الأمنية في المناطق الأخرى. أي يجب ألا يكون هناك مبادلة في الأوضاع الأمنية. بل ينبغي، على النقيض من ذلك، أن تتخذ التدابير المضطلع بها في المناطق الأولية بمثابة نموذج يحتذى به في منطقة دارفور بأسرها.

## ثانياً - الحالة الأمنية

٥ - نفذت الحكومة تدريجياً خلال الشهور الستة الماضية بعض العناصر من مجموعة الالتزامات التي تعهدت بها في مجالات الأمن وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والسياسية. ولم يكن التقدم مطرداً ولا متوازناً وثمة مجالات أهملت إهمالاً تاماً.

٦ - وقد لاحظت في الفقرة ١٩ من تقرير المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/703) أن "عملية نزع سلاح أفراد قوات الدفاع الشعبي قد بدأت، حيث حضرت بعثة التحقق المشتركة الثانية احتفالاً بتزاع سلاح ما يناهز ٣٠٠ جندي في غرب دارفور". غير أن هذه الخطوات الأولية المتعلقة بتزاع السلاح سرعان ما توقفت. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، لم يكن هناك أي دليل قط على عملية نزع سلاح. ولم يكن هناك بالمثل أي دليل قط على قيام الحكومة باعتقال مرتكبي الهجمات الموجهة ضد المدنيين، وفقاً لما جاء في البيان المشترك والقرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). وقد أعرب مجلس الأمن في قراره ١٥٦٤ (٢٠٠٤) عن قلقه البالغ لعدم وفاء الحكومة بالكامل للالتزاماتها بموجب القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤) وبموجب البلاغ المشترك. وتعتبر مسألة نزع السلاح واعتقال مرتكبي تلك الفضائع أهم مطلب خاص للمجلس وأسطع مثال على عدم قيام الحكومة بمسؤولياتها.

٧ - وعلى مدى الشهور الستة الماضية، تواصل القتال في دارفور وشاركت فيه القوات التابعة للحكومة والحركات المسلحة والمليشيات المتحالفة مع الحكومة. وخلال شهر أيلول/سبتمبر، حدثت خروقات على كلا الجانبين، وهجمات وهجمات مضادة، وعمليات تآر وانتقام. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته الحكومة وفقاً لخطة العمل والممثل على وجه التحديد في نشر قوات الشرطة، فإنها لم تنفذ التزامها بعدم الدخول إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الحركات المسلحة. فقد حدثت اشتباكات في المناطق الواقعة داخل المناطق المحددة بدائرة قطرها ٢٠ كيلومتراً التي تحتلها الحركات المسلحة. وهذا التطور يخالف تماماً ما توخته الخطة. ولهذا، وافقت آلية التنفيذ المشتركة، في نهاية أيلول/سبتمبر، على تدابير تهدف إلى مواصلة تنفيذ خطة العمل مع العناصر القائمة من اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار الموقع في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وذلك من أجل تقليل احتمالات تكرار حدوث عواقب من ذلك القبيل.

٨ - وبعد أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، واصلت المليشيات هجماتها على المدنيين كما واصل جيش تحرير السودان هجماته ضد قوات الشرطة بوجه خاص. وتصاعدت حدة أعمال العنف في شهر تشرين الأول/أكتوبر حيث ازدادت انتهاكات الجانبين لوقف إطلاق النار طيلة الشهر المذكور. وسعت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان إلى وضع يدها

على منطقة أوسع من دارفور باعتبارها خاضعة لسيطرتها، واتخذت مواقع لها على امتداد العديد من الطرقات الاستراتيجية الهامة. وأفضى هذا إلى زيادة حالة انعدام الأمن على الطرقات وإلى ارتفاع تكاليف السلع الأساسية ووسائل النقل. وحاولت الحكومة ترسيخ مواقعها وتوسيع نطاق الأراضي الخاضعة لسيطرتها بحجة أن المتمردين لم يفصحوا عن مواقعهم وفق ما يشترطه اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار. وقد أتاح البروتوكول المتعلق بالشؤون الإنسانية الموقع في أبوجا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر الفرصة لكلا الجانبين لفتح صفحة جديدة. وقد تعهدا فيه بوقف الهجمات وقطعا فيه عهدا على أنفسهما بوقف أعمال الثأر أو الانتقام إزاء الأفعال التي وقعت قبل توقيع الاتفاق. وعلى الرغم من هذه الفرصة السانحة. شهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر قيام حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان عن عمد بانتهاك الالتزامات التي تعهدت بها بموجب البروتوكول وذلك بزيادة عدد هجماتها بصورة ملحوظة على مخافر الشرطة.

٩ - وعشية الجولة المقبلة من المحادثات في أبوجا في ٧ كانون الأول/ديسمبر، بدأت الحكومة مجموعة من العمليات الهجومية أطلقت عليها اسم "تطهير الطرقات" ولا سيما في جنوب دارفور. وفي الواقع، لم تقتصر هذه العمليات التي تمت بتنسيق فعلي مع الميليشيات، على تطهير الطرقات فحسب وإنما اشتملت أيضا على انتزاع مساحات من الأرض تقارب ٢٠ كيلو مترا في كل جانب. واشتملت عملية "التطهير" على إحراق القرى ونهب ما فيها والتسبب في تشريد مزيد من السكان. وتوقفت تلك الأعمال في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وفي كانون الثاني/يناير، أبلغت السلطات الأمم المتحدة والشركاء أنها تعتزم الشروع بعملية مماثلة في شمال دارفور. بيد أن الحكومة، استجابة منها للشواغل التي أعربت عنها الأمم المتحدة والشركاء أرجأت أو علقت أعمال "التطهير" - بشرط أن يُسيّر الاتحاد الأفريقي دوريات على الطرقات. وأعرب الاتحاد الأفريقي عن عزمه على القيام بذلك. غير أن العمليات استؤنفت في منتصف كانون الثاني/يناير وتزامنت مع الهجمات التي شنتها الميليشيات من حيث أهما جرت في نفس المنطقة وفي نفس الفترة. وهكذا نشأ نمط يتجلى في تشكيلة مؤلفة من القوات العسكرية والميليشيات تهاجم مواقع المتمردين وتحرق القرى. ويعتبر الهجوم الذي وقع على قرية حمادة في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الذي قتل فيه أعداد كبيرة من النساء والأطفال مثالا شديدا للوضوح على هذا النمط. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، حدث مزيد من الهجمات على قرى غريدة وشانغيل توبا، ويقوم الاتحاد الأفريقي حاليا بالتحقيق في الهجوم الذي وقع على الأخيرة.

١٠ - وقد حث مجلس الأمن الحكومة في قراره ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، في جملة أمور، على الامتناع عن الاضطلاع بتحليلات عسكرية في منطقة دارفور وفي أحوالها وفقا للالتزامات

التي تعهدت بها. ومنذ اعتماد القرار، تواصل استخدام طائرات الهليكوبتر وغيرها من الطائرات التي كانت تستخدم من قبل في أعمال القصف وذلك دعماً للعمليات التي تقوم بها لغاية الشهر الحالي. وهذا يتناقض مع التعهد الذي قطعتة الحكومة على نفسها في البروتوكول الموقع في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن الأمن في دارفور بالامتناع عن الاضطلاع بتحليلات عسكرية عدائية في منطقة دارفور وفي أحوائها. وذكرت الحكومة مرارا أنها أصدرت تعليماتها إلى القادة العسكريين بعدم القصف. وفي الاجتماع الأخير الذي عقدته آلية التنفيذ المشتركة، أعلنت الحكومة عن اتخاذها إجراءات تأديبية بحق أي قائد يتصرف ضد هذه التعليمات. ومع ذلك، وكما علم المجلس من الإحاطة الإعلامية التي قدمت إليه في ٣١ كانون الثاني/يناير لا تزال ترد أنباء عن استمرار أعمال القصف لغاية الآن، ويتولى مراقبون من الاتحاد الأفريقي التحقيق في أحدث حالة منها.

١١ - وشهدت الشهور الستة الماضية زيادة كبيرة في الأعمال الخارجة على القانون، ولا سيما اللصوصية والاختطاف التي تكاثرت بشدة منذ تشرين الأول/أكتوبر. وهذا لا يهدد شعب دارفور مباشرة فحسب وإنما يحدث الاضطراب أيضا في حركة المواشي الموسمية ويضعف إيصال المعونة الإنسانية الضرورية من جراء الهجمات الموجهة ضد شاحنات النقل، وأعمال النهب وإغلاق الطرقات بل الاعتداء على عمال الإغاثة الإنسانية.

١٢ - وباختصار، يمكن القول أن المليشيات واصلت هجماتها على المدنيين وكثفتها في الآونة الأخيرة ولكن ليس على النطاق الواسع والمنهجي الذي شهدته الشهور السابقة للبيان المشترك.

## ثالثا - حقوق الإنسان

١٣ - قطعت الحكومة على نفسها عهدا في البيان المشترك باتخاذ تدابير لوضع حد للإفلات من العقاب، والتحقيق في الانتهاكات المبلغ عنها وضمان تقديم جميع الأفراد المتهمين والجماعات المتهمه بارتكاب إساءات لحقوق الإنسان إلى العدالة دون تأخير. ولم يحدث أي تقدم يذكر من ناحية اتخاذ تدابير ملموسة. وقد أبلغت الحكومة الأمم المتحدة وآخرين بعدد محدود من الملاحقات القضائية والإدانات لأفراد مليشيات الجنجويد وعناصر الأمن النظامية وشبه النظامية، لكن هؤلاء، فيما يبدو، ليسوا من الأشخاص المتمتعين بمسؤولية قيادية إزاء الإساءات الرئيسية لحقوق الإنسان. وقد نشرت الحكومة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ التقرير الذي أعدته لجنة التحقيق المستقلة التي أنشأتها الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠٤. وتشير اللجنة في تقريرها إلى ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في ولايات دارفور الثلاث وإلى تورط جميع الأطراف بها. وتستنتج أن جريمة الإبادة الجماعية لم تحدث وأن عدد القتلى

مُبالغ فيه ولم يتجاوز في حقيقة الأمر بضعة آلاف. وتبين لها حدوث عمليات اغتصاب وجرائم عنف جنسي لكنها لم تحدث على نطاق واسع أو منهجي ولا تصل إلى حد نعتها بجرائم ضد الإنسانية. وأوصت اللجنة الوطنية بإنشاء لجان تحقيق قضائية تعنى بالتحقيق في المزاعم التالية: حالات الإعدام خارج نطاق القانون؛ واستيلاء الجماعات العربية على قريتين تابعتين لقبيلة الفور في منطقة كاس؛ وحوادث قتل وحرق بعض الجرحى في المستشفيات في قرى بورام وميليت وكلبص. وأصدر الرئيس تعليماته بإنشاء لجنة تحقيق قضائية ولجنة لجرد الخسائر والتعويضات يتولى رئاسة كل منها أحد قضاة المحكمة العليا. وبناء عليه، فإن النتائج التي توصلت إليها اللجنة في تقريرها تختلف اختلافا كبيرا عن النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الدولية بخصوص الطابع الواسع النطاق والمنهجي للجرائم المرتكبة، وبخصوص مسؤولية حكومة السودان. وقد أحيل تقرير لجنة التحقيق الدولية إلى أعضاء مجلس الأمن في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١٤ - وأبلغ مراقبو الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرهم من المراقبين عن نفس نمط انتهاك حقوق الإنسان على مدى الفترة. وتباينت وتيرة وقوع حوادث قتل المدنيين حسب تراجع العمليات العسكرية أو تكثيفها. غير أن شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ شهد وقوع عمليات قتل واسعة النطاق للمدنيين في قرى من جنوب دارفور، أفادت التقارير على أنها تزامنت مع وقوع عمليات اختطاف واغتصاب. ولا يزال المشردون داخليا يبلغون عن وقوع عمليات اغتصاب متكررة حينما تغامر النساء بالخروج من المخيمات. ولا يشعر الضحايا بأي ثقة في أن الإبلاغ عن هذه الانتهاكات إلى السلطات من شأنه أن يؤدي إلى إجراء تحقيقات جدية، ويخشون فعلا أن يؤدي ذلك إلى التحرش بهم. وقد تعاونت الحكومة على صعيد برامج تستهدف تدريب عناصر الشرطة في مجال قانون حقوق الإنسان، إلا أن هناك مؤشرات قليلة تدل على نجاحها في جعلهم مسؤولين عن تنفيذ ذلك القانون. وأتيح إلى حد ما الوصول إلى المعتقلين لدى الشرطة أو في السجون، ولكن لم يسمح بعد بالوصول إلى مراكز الاحتجاز التابعة للأمن الوطني أو الاستخبارات العسكرية التي ترد منها معظم تقارير ارتكاب أعمال التعذيب.

١٥ - وفي بعض المناطق استجابت الحكومة للاحتجاجات المقدمة، إذ أصدرت تعميما أدخلت لاحقا تعديلات أخرى عليه، ويتعلق بإجراء الفحوص الطبية في عمليات التحقيق الجنائي بحيث يتسنى لضحايا الاغتصاب الحصول على الإسعافات الطبية في المستشفيات العامة أو العيادات الخاصة دون أن يتعين أولا تقديم شكوى لدى الشرطة، على أن تناح الأدلة الطبية في حالة رفع قضية جنائية. وقد لقي هذا التعميم ترحيبا، غير أنه لا يزال يتعين نشره أو تطبيقه عمليا بفعالية على الصعيد المحلي.

١٦ - وأبدت الحكومة التعاون في انتشار مراقبي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الموفدين إلى دارفور. وقد أوفدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان فريقا من ثمانية مراقبين إلى عواصم ولايات دارفور الثلاث في منتصف آب/أغسطس. وزاد عددهم منذئذ ليلبلغ ١٦ مراقبا، إضافة إلى مستشارها الخاص، ويجري حاليا توظيف مزيد من المراقبين ومتطوعي الأمم المتحدة. ولدى اكتمال الانتشار، سيبلغ مجموع الموظفين ٧٢ مراقبا دوليا، منهم ٢١ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة.

١٧ - وشرعت لجنة التحقيق الدولية التي أنشئت بموجب القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤) عملها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وقدمت بعد أكثر من ثلاثة أشهر فقط تقريرها إلى الأمم المتحدة وإلى حكومة السودان قبل نشره الكامل. وتتضمن الاستنتاجات التي خلصت إليها اللجنة في تقريرها آثارا خطيرة فيما يتعلق بمساءلة المسؤولين الحكوميين، وينبغي لمجلس الأمن النظر بعناية في توصياتها لدى تقرير النهج الذي ينبغي اتباعها من أجل التمكن في آخر الأمر من وضع حد للإساءات وللإفلات من العقاب في دارفور. ويمكن، بل ينبغي، تنفيذ بعض توصيات اللجنة الموجهة إلى السلطات السودانية على الفور، بما في ذلك تمكين لجنة الصليب الأحمر الدولية ومراقبي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من الوصول بشكل كامل ودون عوائق إلى جميع المحتجزين لأسباب تتعلق بالوضع في دارفور.

## رابعاً - القضايا الإنسانية

### مسألة الوصول

١٨ - وضع البيان المشترك على عاتق الحكومة التزاما بتجميد القيود المفروضة على جميع الأنشطة الإنسانية في دارفور وإزاحة أي عقبات أخرى تعترض العمل الإنساني. ونتيجة لهذه التدابير ولتدابير اتخذت سابقا، تحسن مستوى وصول العاملين في مجال المساعدة الإنسانية تحسنا كبيرا مما سمح بزيادة عدد أفراد المساعدة الإنسانية الدولية في دارفور من نحو ٣٢٠ فردا في تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى أكثر من ٨٠٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، بحيث بلغ العدد الإجمالي لأفراد المساعدة الإنسانية العاملين في المنطقة، بمن فيهم الموظفون السودانيون، ٩٠٠٠ فرد تقريبا.

١٩ - وعلى مدى الأشهر الستة الأخيرة، زاد نطاق وصول المساعدة الإنسانية في الميدان باطراد، إذ امتدت أنشطة التقييم وإيصال المساعدات لتصل إلى مناطق أكثر عزلة. غير أن انعدام الأمن حل محل القيود المفروضة رسميا باعتباره العائق الأساسي أمام وصول المساعدات الإنسانية منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تقريبا، وزادت هجمات حركات المتمردين من

عرقلة وصول المساعدات الإنسانية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ تقريبا. وأدى انعدام الأمن مؤخرا في أجزاء من شمال وجنوب دارفور إلى الإغلاق المؤقت للطرق الرئيسية ومناطق العمل الأساسية للأمم المتحدة وللعديد من شركائها، مما أعاق مرارا الوصول إلى أكثر من ٣٠٠ ألف شخص في حاجة إلى المساعدة. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، تواصل انخفاض مستوى وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، بسبب عدم إبداء القادة الميدانيين للتعاون في كثير من الأحيان، وانعدام الاتصال بينهم وقادتهم.

٢٠ - وشهدت الأشهر الأخيرة تصاعد التجهيزات أخرى مثيرة للانزعاج، ولا سيما أعمال التحرش والعنف الموجهة ضد العاملين في المجال الإنساني في دارفور. فخلال هجوم نفذ في ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر على قرية لابادو في جنوب دارفور، قتل أحد موظفي المساعدة في منظمة "أطباء بلا حدود" رميا بالرصاص، ولا يزال عدد من الموظفين الوطنيين في عداد المفقودين حتى كتابة هذه السطور. وقرر صندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة) "Save the Children-UK" وقف عملياته في ولايات دارفور الثلاث جميعها، وسحب موظفيه البالغ عددهم ٣٥٠ فردا على إثر مقتل المأساوي لأربعة من موظفيه في حادثتين مستقلتين على مدى الشهرين السابقين، مما خلف عجزا كبيرا على صعيد تقديم الخدمات في المناطق التي كانوا يعملون فيها.

٢١ - وشهد شهرا كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير تصاعد أعمال تحرش السلطات المحلية بالمنظمات غير الحكومية الدولية، وخاصة في جنوب دارفور. ومن المؤشرات المثيرة للقلق الدالة على تراجع التقدم الذي أحرز فيما سبق، أن عمليات الاعتقال المنهجية وتوجيه الاتهامات الكاذبة والعدائية من خلال وسائط الإعلام الوطنية والتهجمات المباشرة تقترن بفرض القيود من جديد على تراخيص السفر وطلبات التأشيرة. وتواجه جميع المنظمات غير الحكومية تقريبا العاملة في جنوب دارفور شكلا من أشكال التخويف يؤخر تنفيذ عملياتها ويقيدها. ورغم أن الحكومة تتحمل المسؤولية عن وقوع الأغلبية العظمى للحوادث، إلا أنها ليست الطرف الوحيد المسؤول عن تخويف موظفي المساعدة الإنسانية وحرمان أهل دارفور من الاستفادة من المساعدة الإنسانية. فقد قامت الجماعات المتمردة كذلك باحتجاز موظفي المساعدة الإنسانية والتحرش بهم، وبمصادرة ممتلكات منظمات المساعدة الإنسانية مثل العربات وآلات الحفر المائية. وتعتبر الادعاءات التي لا أساس لها غالبا بممارسة المنظمات غير الحكومية لأنشطة سياسية وتبشيرية ادعاءات تخلف نتائج معاكسة وقد تنال من الجهود البالغة الأهمية التي تبذلها تلك المنظمات التي تتحلى بالشجاعة وبروح الابتكار والتي تعمل جنبا إلى جنب مع السودانيين من أجل التصدي للأزمة الإنسانية في دارفور.



٢٢ - وتقدر "نشرة الوضع الإنساني في دارفور" الصادرة في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ أنه من أصل ١,٨ مليون من المتضررين بالصراع في دارفور (بزيادة ٣٤٠.٠٠٠ شخص منذ ١ آب/أغسطس)، لم يتسن توفير المأوى والمواد غير الغذائية سوى لنصفهم أو لأكثر بقليل، ويحصل نصفهم إجمالاً على الأغذية والخدمات الصحية الأساسية، فيما يحصل على المياه النقية أقل من نصفهم. ولغاية ١ تشرين الثاني/نوفمبر، زاد عدد الأفراد المتضررين بالصراع، بمن فيهم المشردون داخلياً، والمجتمعات المحلية المضيفة، وغيرها من الجهات التي هي في حاجة للإغاثة ليلغ ٢,٣ مليون فرد، أي أكثر من ثلث عدد سكان دارفور قبل الصراع المقدر بـ ٦ ملايين نسمة. وخلال الشهر الماضي، ظل عدد الأفراد المتضررين بالصراع في أزمة دارفور في تصاعد مستمر مع تسجيل ٦٢.٠٠٠ من المشردين الداخليين الإضافيين. ويبلغ حالياً العدد الإجمالي للسكان المتضررين بالصراع المعروف لدى أوساط المساعدة الإنسانية ما يناهز مليونين ونصف مليون نسمة.

٢٣ - وبينما تزايد عدد الأشخاص الذين يحصلون على المساعدة الغذائية حتى كانون الأول/ديسمبر، حيث بلغ عددهم ١,٥ مليون فرد، إلا أن إيصال المساعدة الغذائية في كانون الثاني/يناير قد يقل عن هذا المستوى نتيجة لانعدام الأمن، والتزايد السريع في الطلب على النقل التجاري، والاضطرابات التي وقعت مؤخراً في بور سودان. وبلغ مستوى التوزيع العام للمواد غير الغذائية ٧٦ في المائة من المشردين الداخليين. وحصل ما يقرب من نصف السكان المتضررين على المياه النقية وعلى خدمات المرافق الصحية، وأتيحت أيضاً الاستفادة من مرافق الرعاية الصحية الأولية ومن إمدادات الأدوية الأساسية لما يقرب من نصف السكان المستهدفين.

٢٤ - وتشير النتائج الأولية لإطلاق حملة التحصين ضد شلل الأطفال التي استغرقت ثلاثة أيام في جميع أرجاء السودان في ١٠ كانون الثاني/يناير إلى أن الحملة تكللت بنجاح منقطع النظير بما في ذلك في دارفور. ويعزى ذلك جزئياً إلى احترام أيام الهدنة التي طالب ممثلها الشخصي جميع الأطراف بالالتزام بها خلال حملة التحصين. وقد تقرر إجراء جولتين إضافيتين للتحصين ضد شلل الأطفال في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس.

٢٥ - ونتيجة لانعدام الأمن وللقدرات المحدودة للوكالات، تعذر إجراء تقييم حقيقي لأحوال السكان خارج مناطق تجمع المشردين داخلياً الذين تشملهم أنشطة المساعدة الإنسانية. ويعكس انهيار القطاع الزراعي وآليات الرعاية التقليدية في ولايات دارفور، كما جاء في تقييمات سابقة مثل التقريرين الصادرين عن لجنة الصليب الأحمر الدولية وعن برنامج الأغذية العالمي/منظمة الأغذية والزراعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، صورة قائمة

عن المستقبل تُنذر بالجفاف والجوع الناتج عن النقص في البذور. وأدى انعدام الأمن كذلك إلى ارتفاع أسعار السلع الذي يؤدي بدوره إلى تزايد الطلب على وكالات المساعدة مع سعي المزيد من الناس للحصول على الإغاثة الغذائية.

### العودة وإعادة التوطين

٢٦ - التزمت الحكومة في خطة العمل التي وقعت عليها في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بإبرام اتفاق مع المنظمة الدولية للهجرة من أجل الإشراف على العودة الطوعية للمشردين داخليا والمساعدة في ذلك. وقد وقع على هذا الاتفاق كل من الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة في ٢١ آب/أغسطس. ومنذ إنشاء آلية الإدارة والتنسيق، أحرز تقدم على صعيد الاتفاق على تعريف مفهومي الملاءمة والتطوع وعلى وضع إجراءات التشغيل الموحدة، وقد تم عمليا تطبيق هذه التعاريف. غير أن آلية الإدارة والتنسيق قررت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أن عمليات إعادة التوطين التي أجريت في بلدة نيالا في جنوب دارفور عمليات "غير ملائمة" و"غير طوعية".

٢٧ - وينبغي النظر إلى التقدم المحرز في عمليات العودة الطوعية في سياق مشكل تدهور الوضع العام فيما يتعلق بالإقامة الطويلة المدى في المخيمات وإعادة تشريد الأسر التي أجبرت على التنقل أكثر من مرة واحدة نتيجة لتجدد أعمال العنف. وفي كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير، بذل الشركاء الدوليون جهودا من أجل تقديم المساعدة لما يقرب من ١٨ ٠٠٠ من المشردين الداخليين الذين تناثروا في مثلث شاريا - لا بادو - المهاجرية نتيجة للعمليات الهجومية التي قامت بها القوات التابعة للحكومة في المنطقة. وتعتبر هذه الجهود أساسية ولا يسع إلا الإشادة بها، إلا أن تزايد أعمال العنف في المنطقة يضع بشكل متواصل تحديات أمام وكالات المساعدة الإنسانية وينهك قدراتها.

٢٨ - تزداد حياة المشردين داخليا الذين يعيشون في المخيمات سوءا. فالمخيمات الشديدة الاكتظاظ تتسبب بارتفاع حدة التوتر بين المشردين داخليا، ما انعكس في ارتفاع حدة الجرائم العنيفة هذا الشهر. فقد أدى خلاف نشب خلال الأسبوع الأول من الشهر بين اثنين من المشردين داخليا في مخيم أوتاش، وهو أحد المخيمات الكثيرة في مدينة نيالا، إلى تدخل الشرطة، تبعه قتل أحد المشردين داخليا. وفي حادثة أخرى وقعت في ١٥ كانون الثاني/يناير، أطلقت الشرطة النار على أحد المشردين داخليا في مخيم أبو شوك شمال دارفور فقتلته، عندما كان يجمع الماء مع مشرد آخر بعد ساعات حظر التجول. وقد بوشرت بعض المناقشات من أجل حل هذه المسألة، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بنقل بعض المشردين داخليا طوعا إلى مخيمات أكبر.

٢٩ - وفي جنوب دارفور، تواصل الوكالات الإعداد لنقل المشردين داخليا من المخيمات الشديدة الاكتظاظ في بعض المواقع في مخيمي نيالا وكلما. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع قادة المشردين داخليا والسلطات الحكومية وأوساط الشؤون الإنسانية على ضمان عملية نقل ملائمة وطوعية. وفي شمال دارفور، اكتظ مخيم أبو شوك، وهو أكبر مخيمات المشردين داخليا في الولاية، مع وصول أكثر من ٢٠.٠٠٠ شخص جراء العنف الذي شهدته مواقع عديدة خلال الشهرين الماضيين. ونتيجة لعدم عثور الوكالات على موارد مائية في أحد المواقع التي يُقترح الانتقال إليها، فهي تعمل حاليا على مناقشة حلول بديلة. إنما، يتلقى الوافدون الجدد، وبمثابة تدبير مؤقت، مساعدة إنسانية في أبو شوك.

٣٠ - وفي غرب دارفور، نشرت المنظمة الدولية للهجرة وحدة تحقق ورصد في الجنية يومى ١٣ و ١٤ كانون الثاني/يناير من أجل تحديد مدى توفر عنصري الملاءمة والطوعية في عملية نقل المشردين داخليا المقترحة إلى موقع المدرسة خارج المدينة. وقد نجحت الوكالات المعنية بالشؤون الإنسانية في مدينة الجنية، بالتعاون مع المشردين داخليا والسلطات المحلية، في إنجاز الانتقال الطوعي للمشردين داخليا من ١١ موقعا في مبان عامة في الجنية خلال الأشهر القليلة الماضية.

### التمويل

٣١ - سجلت أزمة دارفور منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ما مجموعه ١,١٤ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويشمل هذا المبلغ التبرعات إلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والصليب الأحمر في تشاد ودارفور، والتبرعات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي لرصد وقف إطلاق النار حيث بلغت هذه الأخيرة ١٧٦ مليون دولار. ومن أصل المبلغ الإجمالي، بلغت قيمة التبرعات النقدية ٨٢٤ مليون دولار، والتبرعات العينية ٣١٣ مليون دولار. وكان قطاع الأغذية أكثر القطاعات المتلقية للأموال حيث استأثر بنسبة تناهز ٣٥ في المائة من مجموع الأموال المقدمة لأزمة دارفور.

٣٢ - لقد تلقت خطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ من أجل السودان، التي أطلقت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ردودا إيجابية من الجهات المانحة، وسبق أن تم التعهد ببعض الأموال للخطة الموحدة. لكن الوكالات تعاني نقصا حادا في النقد الضروري توفيره بسرعة من أجل مواصلة العمليات في دارفور وتوسيع نطاقها وبناء القدرات في شرق البلد وجنوبه. وبهدف تفادي النقص في التمويل، وضعت منظومة الأمم المتحدة جدولا زمنيا للاحتياجات ضمن خطة العمل طوال عام ٢٠٠٥. ووفقا لتوقعات الجدول الزمني، ستستدعي أنشطة الأمم المتحدة، بحلول كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٥، توافر مبلغ قدره ٣٢٢ مليون

دولار. وإني أناشد الجهات المانحة، مرة أخرى، أن تبكر في تقديم تبرعات سخية من أجل تلبية تلك الاحتياجات الآن.

## خامسا - المسائل السياسية

٣٣ - التزمت الحكومة وحركات التمرد كلتاهما بالتفاوض بحسن نية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في دارفور. فقد تعهدت الحكومة في البيان المشترك باستئناف المحادثات مع حركات التمرد تحقيقاً لتلك الغاية. وحث مجلس الأمن في قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤) الأطراف، بمن فيهم حركة/جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة على إبرام اتفاق دون تأخير. وأكد المجلس من جديد في قراره ١٥٧٤ (٢٠٠٤) التزام الأطراف بالتفاوض بحسن نية من أجل التوصل سريعاً إلى اتفاق. وقد التزمت الأطراف، من خلال مختلف الاتفاقات والبروتوكولات التي وقعتها منذ اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بالتوصل إلى تسوية سياسية لأزمة دارفور.

٣٤ - وعلى مدى الأشهر الستة الأخيرة، شاركت الأطراف في العديد من جولات التفاوض التي عُقدت في أبوجا بقيادة فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي وبمشاركة فعالة من الأمم المتحدة وممثلين آخرين عن المجتمع الدولي. وفي الجولة الأولى التي عُقدت في آب/أغسطس ٢٠٠٤، تمكنت الأطراف من الاتفاق على جدول أعمال تضمن المسائل الإنسانية، والقضايا الأمنية والسياسية، والمسائل الاجتماعية والاقتصادية. كما اتفقت الأطراف على بروتوكول يهدف إلى تحسين الوضع الإنساني في دارفور، لكن حركات التمرد رفضت توقيعه قبل التوصل إلى اتفاق حول المسائل الأمنية. بيد أن الحكومة التزمت في إطار آلية التنفيذ المشتركة احترام بنود البروتوكول غير الموقع، بينما امتنعت حركات التمرد عن قطع التزام مماثل. وخلال الجولة الثانية في أبوجا، التي عُقدت في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، استأنفت الأطراف التفاوض حول بروتوكول يهدف إلى تعزيز وقف إطلاق النار والوضع الأمني في دارفور. وتعثرت المفاوضات بسبب تصلب الجانبين. وبعد مساومات شاقة، اتفقت الأطراف على نص ضعيف كررت فيه التزاماتها بموجب اتفاق نجامينا ومختلف قرارات الأمم المتحدة ليس غير. ورفضت حركات التمرد من جديد توقيع البروتوكول الأمني إلى أن يتم الاتفاق على كافة بنود جدول الأعمال. وحث مجلس الأمن في قراره ١٥٦٤ (٢٠٠٤) الأطراف على توقيع هذه البروتوكولات، وهذا ما حصل أخيراً في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وعُقدت جولة ثالثة في أبوجا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من أجل الشروع بالمفاوضات بشأن اتفاق حول المسائل السياسية. وكان مُتوقعا أن تتم في هذه الجولة مناقشة إعلان مبادئ يرسي أسس تسوية سياسية. لكن

الخلافات الداخلية في حركة/جيش تحرير السودان، مقترنة بالعمليات التي أطلقتها الحكومة في دارفور عشية المفاوضات من أجل "تطهير الطرقات"، أخرجت المحادثات عن مسارها. وغادرت الأطراف بعد أن التزمت معا باستئناف المحادثات في أبوجا مع حلول نهاية كانون الثاني/يناير، وهو التزام لم تف به لغاية الآن. ويعكف الاتحاد الأفريقي وشركاؤه حاليا على بذل جهود دبلوماسية حرصا على نجاح الجولة التالية من المحادثات المتوقع عقدها في أواخر شباط/فبراير أو مطلع آذار/مارس.

٣٥ - وواضح أن العملية السياسية في دارفور لم تفلح حتى الآن في حمل الثمار المتوخاة منها. ويُعزى هذا الأمر أساسا إلى ما يشوب الأزمة في دارفور من تعقيدات، والافتقار إلى الثقة بين الأطراف، يغذيها استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار، ويُضاف إليها انسياق الأطراف وراء الرغبة في تعزيز أوضاعها العسكرية والسياسية قبل الانتقال إلى المرحلة الحساسة من المفاوضات. لكن توقيع اتفاق سلام شامل في نيفاشا، كينيا، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ يمكن أن يعدل جذريا السياق السياسي في السودان ويطرح فرصة فريدة للتوصل سريعا إلى تسوية سياسية في دارفور. وسيؤدي تطبيق اتفاق السلام الشامل إلى تشكيل حكومة جديدة في الخرطوم تكون أكثر تمثيلا واهتماما بمظالم الفئات الضعيفة. كما أنه يوفر نموذجا لمعالجة مطالبات المشاركة وتقاسم السلطة بين مختلف المناطق والجماعات في السودان. وهو يخلق أخيرا عملية جديدة قائمة على المشاركة والديمقراطية مصممة لكي تفضي إلى صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات عامة.

٣٦ - ويمكن أن تستفيد العملية السياسية في دارفور من هذه الفرصة الجديدة إذا ركزت الأطراف، لا سيما حركات التمرد، جهودها خلال الجولة المقبلة على الاتفاق على إعلان مبادئ موضوعي وقيم. فمن شأن إعلان كهذا أن يعالج المسائل الأساسية المتعلقة بتقاسم السلطة والثروات وإدخال محادثات السلام في دارفور في عملية المصالحة الوطنية الناشئة في السودان. كما ينبغي أن يفتح الإعلان السبل أمام توسيع نطاق العملية السياسية في دارفور إلى ما بعد توقيعه. فالصراع في دارفور متعدد الأبعاد وقد لا يستلزم حله وضع حد لتهميش تلك المنطقة واسترداد حقوق سكانها فحسب، بل يستلزم أيضا بذل جهود من أجل مصالحة مختلف الشرائح السكانية في دارفور. وسيكون من الضروري إشراك كافة القبائل والجماعات والحركات الدارفورية إشراكا متوازنا وواقعيًا من أجل منح أي اتفاق سياسي ما يحتاجه من دعم. كما سيكون من الضروري إشراك ممثلي الفئات الاجتماعية الأخرى، لا سيما ممثلو ضحايا العنف، من أجل إعادة عرى النسيج الاجتماعي في منطقة دارفور. كما ينبغي تحديد آليات لتسوية المطالبات المتصلة بالصراع، وموافقة ممثلي القبائل الدارفورية والفئات

الاجتماعية عليها. وستستلزم هذه الآليات الحصول على دعم حيادي وشفاف من الحكومة بمشاركة دولية نشطة.

## سادسا - التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور

٣٧ - رحب مجلس الأمن في قراره ١٥٥٦ (٢٠٠٤) باستعداد الاتحاد الأفريقي لقيادة عملية حفظ السلام وبسط الأمن في دارفور. كما أكد على ضرورة قيام الحكومة بتيسير عمل مراقبي الاتحاد الأفريقي وفقا لاتفاق نجamina لوقف إطلاق النار واتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٨ أيار/مايو من أجل نشر بعثة مراقبين تابعة للاتحاد الأفريقي لرصد وقف إطلاق النار. وفي ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قام الرئيس أوبزانجو، بصفته الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، بإبلاغه بقرار الاتحاد تعزيز وجوده في دارفور. وأضاف أن تنفيذ القرار يستدعي دعما كبيرا من المجتمع الدولي، وقد كرر هذه النقطة في البيان الذي أدلى به أمام مجلس الأمن في جلسته رقم ٥٠٤٣ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٣٨ - وفي مطلع آب/أغسطس، بعثتُ بفريق من خبراء الأمم المتحدة إلى مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا وإلى السودان. وعمل الفريق من ٤ ولغاية ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤، بالتعاون وثيق مع لجنة الاتحاد الأفريقي، على إعداد خطة شاملة تتضمن المفهوم التشغيلي وكافة الاحتياجات من النواحي اللوجستية والدعم والميزانية المتعلقة بتوسيع نطاق بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وقد عكس الدعم الاحتياجات اللازمة لإدارة العمليات الميدانية المعقدة وتوجيهها، إضافة إلى تطبيقاته المتعلقة بالأنشطة القائمة في دارفور.

٣٩ - وقد ساعد إنشاء خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أديس أبابا في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتضم الخلية الآن خبراء في الشؤون العسكرية واللوجستية وفي شؤون الشرطة، وهي توفر أساسا أكثر ملاءمة للمساعدة المخصصة التي تم تقديمها حتى اليوم. وقد أدت الخلية، بقيادة ممثلي الخاص، دورا ناشطا في دعم بعثة الاتحاد الأفريقي المعززة. وسبق أن ألحق ضابط اتصال عسكري تابع للأمم المتحدة بمقر لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي في الفاشر، شمال دارفور. وتعمل بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في دارفور على تأسيس أربعة مكاتب في المنطقة من أجل تيسير الاتصال والتعاون مع جهود حفظ السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في الميدان.

٤٠ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي بيانا حول الوضع في دارفور أعلن فيه أنه سيزيد قوام بعثته في دارفور لكي يصبح ٣٣٢٠ شخصا، ٢٣٤١ منهم هم من الأفراد العسكريين، بمن فيهم ٤٥٠ مراقبا و ٨١٥ عنصرا من

عناصر الشرطة المدنية. كما وسع نطاق ولاية البعثة وراء بنود اتفاق نجامينا. ويبلغ قوام بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور الآن ما مجموعه ١٨٤٦ فرداً، منهم ٤١٠ من قوات الحماية، و ٧ من الشرطة المدنية، و ١١ من موظفي لجنة وقف إطلاق النار و ٣٥ من الشرطة العسكرية و ٣٦٨ من المراقبين العسكريين. وقد التحق الجنرال هنري أنييدوهو (المتقاعد)، قائد خلية الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أديس أبابا بمركز عمله في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، التحق بأديس أبابا مفوض الشرطة لشؤون دارفور التابع للاتحاد الأفريقي، أنان بيلاي (جنوب أفريقيا) الذي عُين مؤخراً، وسيتوجه قريباً إلى دارفور.

٤١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقع حادثان مثيران للقلق. ففي ٤ كانون الأول/ديسمبر استهدف عمداً أحد المراقبين العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي فأصيب في كتفه بجرح ناجم عن طلقة نارية. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلق مجهولون النار في جنوب دارفور على طائرة هليكوبتر تابعة للاتحاد الأفريقي تحمل على متنها فريقاً من المراقبين التابعين للاتحاد. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات لكن الطلقات النارية التي أصابت الطائرة أحدثت فيها ثقباً. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تعرضت لإطلاق النار دورية تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان كانت تحقق في انتهاكات وقف إطلاق النار في منطقة شنغيل توبا، على مقربة من الحفر التي بدأ أنها تثبت صحة الادعاءات القائلة بحادث قصف في المنطقة.

٤٢ - وعندما نُشرت قوة الاتحاد الأفريقي، كانت الآمال متجهة نحو إمكانية أن يساهم تفعيل رصد اتفاق وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في بناء الثقة بين الأطراف. لكن النتائج جاءت دون التوقعات نظراً إلى استمرار ورود تقارير عن حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار، وعدم إحراز تقدم في المحادثات. بيد أن وجود الاتحاد الأفريقي ومبادراته الاستباقية تخطت التوقعات. فقد سهّلت البعثة حركة الإغاثة الإنسانية وحالت دون تصاعد وتيرة العنف من خلال التوسط بين جماعات المقاتلين والقيام بهجمات وقائية من خلال الانتشار في البقع الساخنة. كما تقدم قوة الاتحاد الأفريقي تقييماً محايداً قيماً للوضع، وتخفف من حدة التوتر عبر الجهود الدبلوماسية وترسي الأمن بحضورها. وهي تستحق وتحتاج إلى الدعم المتواصل والمعزز من المجتمع الدولي بأسره.

## سابعاً - ملاحظات ختامية

٤٣ - لم يكن أداء حكومة السودان متوازناً خلال الأشهر الستة الماضية من حيث امتثالها لتعهداتها والتزاماتها. فمن ناحية، تحسنت بصورة ملحوظة سبل وصول الإغاثة الإنسانية جرّاء

رفع القيود تدريجياً عن إيصال المساعدة الإنسانية منذ الصيف الماضي. ومن الناحية الأخرى، قصرت الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما التدابير الرامية إلى وقف ظاهرة الإفلات من العقاب، كثيراً عما وافقت عليه الحكومة وعما طلبه مجلس الأمن. وفي حين أبدت الحكومة رغبة في إحراز تقدم في المحادثات السياسية في دارفور، تواصل القتال في واقع الأمر ولم يلق المسؤولون عن ارتكاب الجرائم الفظيعة على نطاق واسع جزاءهم. ولا تزال المليشيات تقوم بهجمات بحجة أنها ليست طرفاً في أي اتفاق. ولم تعمل الحكومة على وقفها.

٤٤ - وخلال هذه الفترة، أضحت حركات التمرد أقل تعاوناً في المحادثات. وازدادت هجماتها على الشرطة وكأنها تريد جرّها إلى الانتقام في كثير من الأحيان. ولقد أدت هذه الهجمات والاستفزازات بصورة غير مباشرة إلى إعاقة سبل وصول الإغاثة الإنسانية في بعض الأحيان. وأعاقت بعض جماعات التمرد بصورة مباشرة أعمال الإغاثة الإنسانية بسرقتها للسيارات والشاحنات وبممارسة الضغوط على الموظفين الوطنيين العاملين في المنظمات الإنسانية، بل أقدمت على اختطاف بعضهم. وأفضى الكثير من هذه الأعمال إلى الحد بشدة من إيصال المساعدة.

٤٥ - ولا يزال يتصاعد عدد المدنيين المتضررين من الصراع بمعدل يفوق قدرة الوكالات الإنسانية على تزويدهم باحتياجاتهم الأساسية. ويعزى عدم القدرة على الوصول إلى المحتاجين إلى حد كبير إلى الاقتتال وكذلك إلى تزايد اللصوصية وتدخل القوات المسلحة من كلا الجانبين. ويتعرض عمال الإغاثة الإنسانية بصورة متزايدة إلى التهديد والتخويف من قبل القوات التابعة للحكومة وقوات المتمردين إضافة إلى مواجهة الأخطار العشوائية من جراء الأعمال العسكرية واللصوصية والسطو المسلح.

٤٦ - وعلى الرغم من أن نشر بعثة الاتحاد الأفريقي وفر بعض الحماية لشعب دارفور، إلا أنه لم يمنع الأطراف أو المليشيات من انتهاك وقف إطلاق النار أو شن هجمات على المدنيين. وهذه الانتهاكات لا تهدد أمن وسلامة شعب دارفور فحسب، وإنما أعاقت أيضاً أكثر من مرة إحراز تقدم في المحادثات السياسية. ولهذا اقترحت أن تفصل المحادثات التي ستجري في إطار عملية أبوجا في المستقبل قضايا الأمن والشؤون الإنسانية عن القضايا الإنسانية، مما يتيح للأطراف إمكانية تركيز اهتمامها على تصميم مؤسسات التنفيذ التي تعقب إبرام اتفاق.

٤٧ - وتعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يدا بيد على بذل جهود متكاملة لدعم السلام في السودان. حيث يتولى الاتحاد الأفريقي قيادة جهود الوساطة السياسية، وأنشطة



الرصد والتحقق في دارفور، في حين تعمل الأمم المتحدة على إيصال المساعدة الإنسانية وإبلاغ مجلس الأمن عن الحالة الإجمالية في دارفور. وسيفضي تنفيذ اتفاق السلام الشامل إلى إحداث عدد من المهام المنوطة بعملية الأمم المتحدة المقترحة لدعم السلام التي سأقدم إلى المجلس توصية بشأنها. فبالإضافة إلى مهام الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار بين الشمال والجنوب، ستساعد العملية المقترحة، إذا وافق مجلس الأمن على هذه الولاية على معالجة الأسباب الجذرية للصراع في السودان بكامله وفي تيسير إحلال سلام دائم في سائر أرجاء البلد، نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. فالسلام في السودان غير قابل للتجزئة، وكذلك ينبغي أن تكون الجهود التي تيسر إحلاله. وفي القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، طلب مجلس الأمن إلى البدء بإعداد خطط احتياطية تتعلق بمنطقة دارفور، بوسائل منها تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي في مجالات التخطيط وإجراء التقييمات المتعلقة ببعثته في دارفور، بالاستعدادات اللازمة وفقا للبيان المشترك من أجل دعم تنفيذ أي اتفاق مستقبلي في دارفور، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي. وتستلزم أوجه التداؤب والتفاعل بين تنفيذ اتفاق السلام الشامل والحالة في دارفور إقامة تنسيق فعال بين أنشطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان، وتسيغ عليه أهمية أكثر من أي وقت مضى. ولقد شرع ممثلي الخاص، بالاشتراك مع قيادة الاتحاد الأفريقي، بوضع استراتيجية مشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ترمي إلى إعادة إحلال السلام والأمن في دارفور.